



PROVISIONAL

A/32/PV.36
18 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ الساعة ١٥ / ٠٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس :

— مسألة ناميبيا [٩١] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأريـع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72211/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥مواصلة نظر البند ٩١ من جدول الأعمالمسألة ناميبيا [٩١] :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(A/32/23/Add.2) ؛

(ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/32/24)

السيد روس (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية) : في هذه المرحلة المبكرة من مناقشاتنا ، حول مسألة ناميبيا ، يطلب وفد الأرجنتين التحدث للتأكيد ، وبصورة قاطعة ، على موقفنا التقليدي ، والذي لم يتغير ، بشأن هذه المشكلة ، وبشأن الأحداث التي وقعت أخيرا في هذا الاقليم .

لقد مضت احد عشر عاما منذ ان اعلنت الجمعية العامة ، بمقتضى القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ان انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا قد أصبح باطلا ولاغيا وانتقلت ادارة ذلك الاقليم الدولي الى الأمم المتحدة لضمان تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وخلال تلك السنوات التي مضت ، صدرت قرارات متكررة ، من قبل الجمعية العامة ، وكذلك من قبل مجلس الأمن ، ومحكمة العدل الدولية ، وكذلك تم تكوين سلسلة من القواعد والقوانين والآراء الفقهية ، التي لا تترك مجالا للشك وتثبت انه ايا كان الحكم ، من وجهة نظر القانون والسياسة والأخلاقيات ، لا بد من معاملة معينة لما تقوم به جنوب افريقيا في ناميبيا . ولست في حاجة الى التحدث عن هذه الظروف باستفاضة لأن كل السوابق تؤكد ذلك ، ويكفي ان نقول ان الغالبية العظمى للمجتمع الدولي قد انضمت مرارا الى نقد الحالة السائدة في ناميبيا ان انها تشكل تحديا فاضحا لمبادئ وأغراض هذه المنظمة ، نظرا للطابع الجدي للعلاقات القائمة والمنازعات التي تضرّ بالسلم والأمن الدوليين .

ومن ناحية أخرى فان موقف الأرجنتين ، بشأن هذه المشكلة كان واضحا دائما ونهائيا وحاسما ، وتم التأكيد عليه من قبل وفد بلادي . ونحن متفقون على ان القرارات التي أشرت اليها من قبل قد حظت بتأييدنا المستمر . وان ناميبيا وسكان ناميبيا يعتبران مسؤولية مباشرة تقع على

عائق الأمم المتحدة . وبالتالي يجب على جنوب افريقيا ان تحترم ما أصدرته هذه المنظمة من قرارات ، أى يجب ان تنسحب من ناميبيا وان تسمح للسكان ان يمارسوا ، وبحرية ، وتحت الاشراف المباشر للأمم المتحدة ، حقهم الثابت الذى يقره اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعلاوة على ذلك ، وعلى هذا الأساس ، فاننا أعربنا وما نزال نعرب عن الأسف ، لاتخاذ تدابير تهدف الى تهديد السلامة الاقليمية لناميبيا ووحدها الوطنية . وقد أيدنا دائما الرأى الذى يقضى بأن حل المشكلة يقتضى ، كشرط أساسي ، ان تشترك ، بصورة فعالة ، وبكل حرية ، جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة ، بصورة مباشرة . وفي هذا الاطار لا بد أن نشير ، بصفة خاصة ، الى أنه من المؤسف اتخاذ التدابير الادارية التى اتخذتها مؤخرا جنوب افريقيا وهى التدابير التى اتخذتها اما لتغيير او لتعديل الشكل الاقليمي لناميبيا ، او رفض الحق المشروع للمنظمات ، مثل منظمة سوابو ، في التمثيل ، ذلك ان تلك التدابير تتجاهل أو تتناقض مع المعايير الأساسية التى قد أشرنا اليها والتي يجب الامثال لها .

ان هذا لا يتضمن ان حكومة جنوب افريقيا لم تتخذ خلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، منذ الدورة الحادية والثلاثين ، اية تدابير تشير الى اتخاذ منهج اكثر مرونة ازاء تلك المشكلة ، كما انه ليس ثمة شك في ان تلك التدابير لا تفي بالشرط التى وضعتها هذه المنظمة .

ان هذا النوع من الأحكام التي أشرت اليها غير مقبول كما حدث بالنسبة للعديد من هذه الاجراءات . وهناك نية مؤسفة بأن تمتد الى ناميبيا خطة الفصل العنصرى المدانة . وان وفد بلادى ، قد رفض بصورة قاطعة هذا الأسلوب غير الاخلاقي والشان ، ولا بد أن ندين بحزم هذه النوايا ، وأن نضم صوتنا الى أولئك الذين يطالبون بأن تتخلى جنوب افريقيا عن هذه الممارسات غير الانسانية . وتنوى حكومة بلادى ، من جانبها ، أن تدخل اصلاحات على قانون العقوبات الارجننتيني في شكل قواعد تعاقب بشدة على أى عمل من الأعمال العنصرية ، أو القمع الديني . ونؤكد مرة أخرى ، أن الفصل العنصرى لا يضر فقط بشعب جنوب افريقيا ، ولكنه اهانة بالغة للضمير الانساني ، وهو يتعارض ، بصفة خاصة ، مع مبادئ المساواة والعدالة التي على أساسها قامت جمهورية الارجننتين ، وتطورت .

في اطار هذا المنطق ، فان بلادى طبقت بصورة كاملة قرارات المنظمة فيما يتعلق بناميبيا ، وعلى أساس ايماننا بالتفاوض بين الأطراف ، كوسيلة أفضل لايجاد حل للمنازعات الدولية ، فان بلادى قد أيدت ، وسوف تواصل تأييدها بصورة حاسمة كافة الجهود التي تهدف الى امكن التوصل الى حل سلمي ومشترك للمشكلة الخطيرة التي تشير قلقنا . ولا يمنعنا ذلك من الاعتراف بأن الفترة التي مضت منذ صدور القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، فان تشدد جنوب افريقيا ، ووجودها غير الشرعي المستمر في ناميبيا ، يدعونا الى أن نأخذ في الاعتبار رأى أولئك الذين يطالبون باتخاذ اجراءات عملية أخرى .

ومع ذلك ، وأكرر ، فاننا ما نزال نعتقد أنه يجب أن نجرب الاسلوب السلمي ، الذى كرسه ميثاق الأمم المتحدة ، والذى يفسر سبب وجود منظماتنا .

وعلى وجه التحديد ، ومدفوعين بهذه الفكرة خلال اشتراكنا في أعمال مجلس الأمن ، فقد شاركنا في تقديم ثلاثة مشروعات قرارات ، تمت الموافقة عليها بالاجماع ، تهدف الى توفير الشروط اللازمة من أجل تسوية سلمية ومشتركة عن طريق التفاوض المباشر بين الأطراف ، ولا بد أن نضيف ، في هذه المناسبة ، ما لمسناه من الحساسية السياسية العالية للممثلين الافريقيين الذين ساندوا مجهوداتنا ، بعكس ما نلمسه من عناد وتشدد جنوب افريقيا .

وأكثر من ذلك ، لا بد أن نؤكد تأييدنا الحاسم للخطوات التي تتخذها الدول الغربية

الخمسة الأعضاء في مجلس الأمن ، لكي تتعرف عن طريق جهد مستمر وواسع ، في اطار المفاوضات بين كافة الأطراف المعنية ، فان المجالات المشتركة يمكن أن تشكل أساسا لحل مقبول . ونرجو أن تنتهز جنوب افريقيا هذه الفرصة المتاحة لها لكي تحل ، بصورة سلمية ، المشكلة . وبالنسبة للخطوات التي نشير لها ، فانها سوف تسمح بتوفير الظروف اللازمة لكي نتمكن من التوصل في القريب العاجل الى تطبيق القرارات المشار اليها بشأن هذه المسألة . ولا بد من الاشارة الى قرارات واضحة ، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) ، الذي أعتقد انني يجب أن أذكره .

ان الاشارة الى تأييد الارجننتين في اطار المنظمة لناميبيا ، لن تكتمل ما لم نتحدث عن الاسهام الذي قدمته حكومة بلادي هذا العام ، لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، ذلك الموقف الذي يؤكد مرة أخرى مصلحتنا في أن نسهم - في حدود امكانياتنا - في مساعدة الأمة الناميبية ، كنتيجة للوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا في المنطقة .

ووفقا لهذا ، فاننا نود أن نعبر عن تأييدنا المتصل لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا ، كما نشيد بالأنشطة التي يقوم بها مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، واللجنة الخاصة حول تصفية الاستعمار ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وفي هذه الحالة ، يسرنا أن نلاحظ أن المجلس ما يزال يقوم بمهمة كبيرة طوال العام الماضي وخاصة عن طريق الاتصالات مع العديد من المنظمات الحكومية ، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، ووضع تقارير سنوية ، والتقدم باقتراحات الى هذه الجمعية . ان كل هذه العناصر ، خلال جهود لجنة الأربعة والعشرين ، تعتبر اسهاما هاما في مناقشاتنا ، وتستحق اهتمامنا .

لقد أشرت في بداية كلمتي ، الى الآثار التي يمكن - في رأينا - أن تنشيء في الواقع وضعا خطيرا في ناميبيا ، فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين . ولا بد أن نكرر أن ناميبيا ، تشكل مصدر توتر معزول ، ولكن مع مسألة روديسيا الجنوبية ، ومسألة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، فانها تشكل نزاعا اقليميا ؛ نظرا لأهمية المصالح المتعارضة ، مما يهدد بامتداد آثاره الى جنوب افريقيا جميعا .

وفي ضوء هذه الصورة الإشعة ، فان الموقف في ناميبيا يتطلب عملا عاجلا . وعلى الجمعية العامة أن تستوحي من خيالها ، ومن جميع قدراتها الاجراءات اللازمة التي يجب أن تطبقها جنوب افريقيا . وكذا الدول الأعضاء في هذه المنظمة بحثا عن حل لهذه المشكلة .

ومن أجل ذلك ، على مجلس الأمن ، وهو الجهاز الوحيد الذي يمكنه من الناحية الدستورية ، أن يجعل تطبيق اجراءات هذه المنظمة فعالا ، أن يصدر الاجراءات المحددة اللازمة ، حتى يمكن تطبيق القرارات ، وخاصة القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الصادر عن المجلس ذاته . ولا بد أن يتدخل لوضع نهاية للاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، حتى يتمكن شعبيها من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال .

وفي الختام ، فاني أود أن أشير بإيجاز الى جانب له أهمية خاصة من وجهة نظر حكومة الأرجنتين وشعبها .

ان تأييد جمهورية الأرجنتين للنضال ضد الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية ليس محل شك ، ولسنا في حاجة الى تكرار التأكيد على تأييدنا الذي لم يتوقف ، للشعوب الافريقية في نضالها من أجل الاستقلال ، والقضاء على الفصل العنصرى . لقد وقفت الأرجنتين دائما الى جانب افريقيا ، منذ اللحظة الأولى ، وموقفنا في هذا المجال خلال الاثنتين والثلاثين سنة الأخيرة كان موقفا واضحا ونشطا في اطار الأمم المتحدة .

ان موقفنا هذا لم يكن من قبيل الصدفة ، ولكنه ، في المقام الأول ، يؤكد تأييدنا للشعوب التي تمت ضد الوضع الاستعماري ، وهو موقف ينبع من تأييدنا لما يبرطنا مع جزء هام من هذه القارة عن طريق الوسائل البحرية . وكان يمكن أن يتعرض ذلك للخطر ، ولكن هذه العلاقة أصبحت بفضل التقدم العلمي والفني ، وتطور المواصلات أداة للتقارب المتزايد ، والتكافل فيما بيننا .

وبالتالي لا يمكن أن ننكر أن للارجنتين مصلحة مشروعة في تطور الوضع في افريقيا واستقلال هذه القارة . ويمكن أن يكون لذلك آثاره عن طريق المحيط الأطلنطي . ومن المنطقي أنه في اطار هذا المضمون ، فان مشكلة ناميبيا وتطوراتها يثير قلقنا . وان أى موقف متعارض لا يعني فقط أننا لسنا على مستوى الأحداث ولكن يعني الانكار لشخصيتنا التي استوحيناها من التاريخ ، ونتيجة وجودنا على المحيط الاطلنطي .

ان هذه العوامل جميعها تساهم في توضيح رغبتنا في التوصل الى حل سلمي يتم على أساس من التفاوض لمشكلة ناميبيا ، ويسمح لأمة ناميبيا بأن تختار بحرية مصيرها دون تدخل أجنبي من أى نوع كان . ونحن نعرف أن مثل هذا التطور يتفق مع رغبة المجتمع الدولي ، وخاصة مع رغبة الدول الافريقية .

السيد جاكسون (غيانا) (الكلمة بالانكليزية): أثناء شهر تشرين الاول/ اكتوبر منذ أحد عشر عاماً أصدرت الجمعية العامة القرار الحاسم بانتهاء انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا والتي كانت تسمى آنذاك جنوب غرب أفريقيا. وتولت الجمعية المسؤولية المباشرة عن الاقليم، وأكدت أن ناميبيا لها وضع دولي يجب المحافظة عليه حتى حصولها على الاستقلال.

وبعد ذلك بشهور قليلة، في آيار/مايو ١٩٦٧، فإن الجمعية وهي مجتمعة في دورة خاصة وافقت على الوسائط التي يمكن بها الأمم المتحدة تصريف مسؤولياتها فيما يتعلق بناميبيا ومساعدة شعبها على نيل الاستقلال قبل عام ١٩٦٨. ان الممارسة الناجحة لتلك المسؤولية القانونية من جانب الأمم المتحدة قد كانت مبنية على اعتبار هام هو احترام سلطات جنوب أفريقيا مع الصيغة التي وضعتها الجمعية العامة وتعاونها لنقل ادارة المنطقة الى مجلس ناميبيا الذي عينته الجمعية.

ان استجابة جنوب أفريقيا آنذاك مسألة معلومة للجميع. وكانت قائمة على التحدى وهذا هو ما تكهننا به لأنه لا يوجد شيء في سلوك جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٤٦، عندما بحث هذا الموضوع للوهلة الأولى بمعرفة الجمعية العامة، قد أعطى أملاً كبيراً في أن نظام الأقلية البيضاء في بريتوريا يمكن أن يضع مصالح شعب ناميبيا فوق سعيها الى السيطرة والاستقلال.

ومنذ عام ١٩٦٧، فإن مسألة ناميبيا استحوذت على اهتمام الجمعية العامة عن طريق أنشطة مجلس ناميبيا، ولجنة الأربعة والعشرين، واللجنة الرابعة، ومجلس الأمن في عملية تصريف مسؤوليته عن السلم والأمن الدوليين قد تداول في مناسبات كثيرة حول هذا الموقف وحول مستقبله.

وفي الواقع انه لأمر محزن أن نجد أن الأمم المتحدة لم تستطع لأحد عشر عاماً تحقيق انسحاب جنوب أفريقيا من ناميبيا. ولكن الموقف لم يظل جامداً.

فان شعب ناميبيا، حينما فشلت الوسائل الأخرى خاض كفاحاً مسلحاً في عام ١ٹ٦٧، وشن معركة بقيادة سوابو لاستعادة حريته واستعادة كرامته كأميين. وفي ذلك الكفاح فان سوابو لقيت، وما تزال تلقي، تأييد غالبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وفي منظمة الوحدة الأفريقية، وفي حركة عدم الانحياز، ومن كثير من القوى التقدمية في جميع أنحاء العالم. ونحن في غيانا، سعدنا ان استقبلنا في بلدنا الرئيس سام نجومو وكبار الشخصيات في حركة سوابو وتمكناً من أن نؤكد لهم من جديد التزامنا بالتأييد الأدبي والمادي والسياسي. ونيابة عن غيانا، أؤكد من جديد اليوم أن دعمنا سوف يستمر حتى تحقيق النصر النهائي.

كذلك لم تكن الأمم المتحدة غير نشيطة. فان مجلس ناميبيا لم يكن قادرا على تحقيق التفويض الذى أعطى له من الجمعية العامة في القرار ٢٢٤٨ (د أ - ٥) بيد أنه يمر السنين ، وعن طريق سلسلة من البرامج أذنت بها هذه الجمعية ، فان المجلس عمل على الدفاع عن قضية الناميبين واستقلالهم خلال الأنشطة السياسية والدبلوماسية . وان لجنة الأربعة والعشرين كذلك لم تهمل مسؤولياتها في هذا الصدد . ان سجل مجلس الأمن اختلف حول قضية ناميبيا . وفي القرارين اللذين اتخدهما مجلس الأمن في عام ١٩٦٩ ، وهما القراران ٢٦٤ (١٩٦٩) ، و ٢٦٩ (١٩٦٩) دعا المجلس الى الانسحاب الفوري لادارة جنوب أفريقيا من ناميبيا ، وقرر أنه في حالة عدم امتثال جنوب أفريقيا فان المجلس سوف يجتمع فورا لتحديد الخطوات والاجراءات الفعالة وفقا لأحكام الميثاق في هذا الصدد . وعلاوة على ذلك ، فانه في عام ١٩٧٢ ، في الاجتماعات التاريخية التي عقدت في أديس أبابا ، فان المجلس ، مرة أخرى ، دعا جنوب أفريقيا الى تحقيق الانسحاب الفوري من ناميبيا وقرر ، مرة أخرى ، أنه في حالة عدم احترام جنوب أفريقيا لأحكام ذلك القرار ٣١٠ (١٩٦٩) فان المجلس .

” سوف يجتمع فورا لاتخاذ قرار حول الخطوات والاجراءات الفعالة وفقا للفصل اول ذات الصلة في الميثاق ، لضمان التنفيذ الكامل والسريع للقرار الحالي . ” (قرار مجلس الأمن

٣١٠ (١٩٧٢) .

وبالرغم من استمرار تحدى جنوب أفريقيا المستمر لمجلس الأمن فان هذه الخطوات أو الاجراءات الفعالة الموعود بها لم تتخذ . وعندما قدمت اقتراحات للمجلس لفرض حظر الزامي للأسلحة ضد جنوب أفريقيا فقد اجتذبا الأصوات السلبية للأعضاء الدائمين الضريبيين . وبذلك فقد تراجع مجلس الأمن عن عبور عتبة اتخاذ قرار حاسم . ورغم ذلك ، فقد أسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا ، وخاصة فيما يتعلق بالقرارين الحاليين اللذين تمت الموافقة عليهما بالاجماع ٣٦٦

(١٩٧٤) ، ٣٨٥ (١٩٧٦) .

لقد سبق أن أشرت الى سلوك جنوب أفريقيا فيما يتعلق بناميبيا منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٦٧ . وقد كان سجلها سيئا . فقد كان يقوم على احتقار هذه المنظمة وقراراتها . وهو سجل يدل على دعم سياسة الفصل العنصرى وما يتفرع منها في صورة البانتوستان في ناميبيا ؛ ويدل على تكثيف

العنف ، عن طريق أعمال القمع الوحشية ضد شعب ناميبيا ؛ سجل مليء بالاعتقالات الجماعية وأعمال التخويف واستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة دون حدود .
ولفترة ما ، فان نظام الحكم العنصري شعر بالأمان في استمراره لتحدي رغبات المجتمع الدولي وقمعه لحقوق سكان ناميبيا . وكل ما كان مستعدا له هو أن يستجيب لايامات غير هامة للضغوط المشتركة من طلقات الرصاص من حركة سوابو والرأي العام العالمي . ان جنوب أفريقيا شعرت بالأمن لسبب آخر - وهو العلاقات العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية التي تدعمت في مناطق عديدة من بعض القوى العظمى .

ولكن جنوب أفريقيا أيضا شعرت بالأمن لأنها اعتقدت أن محور لشبونة/السبوري/بريتوريا قد وضع حزاما عازلا حول القارة الأفريقية للابقاء على سيطرة البيض . ورغم ذلك ، فانه عن طريق جهود المحاربين الشجعان من أجل الحرية في غينيا بيساو ، والرأس الأخضر ، وموزامبيق ، وسان توماس وبرنسيبي ، وأنغولا ، فان حدود الحرية في أفريقيا وصلت أيضا الى كونيوني ولمبويو ، ونظام حكم سميث في السبوري لن يستطيع أن يظل أكثر من هذا قابضا على السلطة في مواجهة قوى الجبهة الوطنية .

ان الموقف الجغرافي والسياسي في الجنوب الافريقي قد مرت بتغيير أساسي . ففي داخل جنوب افريقيا فان الدعوة الى استعادة حقوق الانسان الأساسية قد ترددت اصداها بوضوح ، وانضم شباب سويتو الى صفوف الغالبية المقهورة في جميع انحاء جنوب افريقيا يؤكدون قولاً وروحاً عزمهم على تحطيم هيكل الفصل العنصرى ، رمز سيطرة البيض . اذن فالمعركة من اجل الحرية في الجنوب الافريقي تخاض ضد جنوب افريقيا وهي مركز العنصرية في جنوب القارة الافريقية .

كذلك فقد آن الأوان لأن تلقى مسألة ناميبيا هذا العام الاهتمام الكامل في الجلسات العامة لدورة الجمعية العامة . فمن الملائم بعد ١١ عاما ان تقوم الجمعية العامة بتحليل الموقف الحالي في الدورة الحالية ، وتقييم علاقات تبادل القوى لصالح كفاح ناميبيا ، وفي تأكيد سلطتها تتخذ القرارات وتتقدم بتوصيات من شأنها ان تساعد شعب ناميبيا في نيله مبكرا لحرية واستقلاله اللذين حرم منهما ردحا طويلا .

ومن الواضح اننا لا يجب ان تكون ضحية او هام لأن نظام الأقلية في بريتوريا سيمر بما يسمى " بتغيير ما في القلوب " لأن العنصريين ، لا يمكن ان يقوموا بتغيير انفسهم بأنفسهم وقد اثبت التاريخ هذا ، وهو نهاية العلاقات التي تتجاوز الحدود القومية داخل المجتمعات ، وبالتالي فانه يجب أن يضغط على اولئك الذين يمارسون العنصرية لكي يقوموا بالتغيير ، ولا يوجد امل في ان العنصريين البيض في جنوب افريقيا سيكونون مختلفين بل على العكس فان نظام حكم الأقلية في جنوب افريقيا لا يفهم الا شيئا واحدا في العلاقات الدولية ألا وهو الضغط ، وان هذا النظام دائما يتخذ هذا الموقف .

ان الكفاح المسلح لحركة سوابو قد اشتد وهذا ما توقعناه ، وزادت مقاومة شعب ناميبيا للاطاحة بنظام حكم جنوب افريقيا ، وبالتالي يجب ان نحبي شعب ناميبيا لشجاعته ويطولته ويجب أن نواصل بذل جهودنا خلف سوابو من أجل تأييدها .

وفي هذا المجال ، فان وفد بلادى قد تابع باهتمام بالغ المبادرات التي اتخذت في الشهر الاخيرة الماضية بواسطة خمس دول غربية كبيرة هي كندا ، وفرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية وهي مبادرات تهدف الى ايجاد حل دولي مقبول لمسألة ناميبيا ، وقد فعلنا ذلك لأننا مقتنعون بأن الشركاء التجاريين الأساسيين مع جنوب افريقيا ، وكذلك لأسباب أخرى فان هذه الدول لديها المقدرة على التأثير في نظام الحكم في جنوب افريقيا لكي يقى

علامات الهزيمة . ان في حوزة هذه الدول الخمس فرادى وجماعات الوسائل الملائمة التي يمكن على الأقل بواسطتها ان تدفع العنصريين في بريتوريا الى ادراك انهم لا يمكن ان يعيشوا الى الأبد في ناميبيا اذا أقرت هذه الدول ان هذه اللعبة قد انتهت .

ان نتائج هذه المبادرات لم تصل الى مرحلة ناضجة بدرجة كافية تستحق معها المناقشة . فماتزال العملية مستمرة ، وان وفد بلادي يفهم ان المحادثات الحالية بين الدول الخمس وبريتوريا تسير على اساس قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ونحن نفترض ، آخذين في الاعتبار ، العديد من قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرارى الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) و ٢٢٤٨ (د - ٥) اللذين سبقا قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . ان هذا يعتبر شيئا هاما ، ان الدول المعنية هي حاليا أعضاء في مجلس الأمن . وانه فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين فان هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة ، وأعني به مجلس الأمن ، عليه مسؤولية أولى بمقتضى الميثاق . لذلك فانه من الأهمية القصوى ان الدول الغربية الخمس ، التي تجرى الحوار حاليا مع نظام حكم بريتوريا يجب ألا يغيب عن نظرها في المحادثات ، أو تسمح باللبس ، بالنسبة للأدوار التي يقوم بها مجلس ناميبيا والجمعية العامة ومجلس الأمن في تنفيذ التدابير التي يمكن ان تتخذها الأمم المتحدة ككل للاسراع بخطى استقلال ناميبيا ، وبصفة خاصة ، فان موقف الأمم المتحدة في القانون الدولي لا يمكن التساهل فيه .

فان اذا برزت اقتراحات محددة من هذه المبادرات وعرضت على الأمم المتحدة فان غيانا سوف تجعل موقفها واضحا ، وللوصول الى تصميمنا فاننا ، بطبيعة الحال ، سنأخذ في الاعتبار كاملا رغبات شعب ناميبيا كما تعرب عنها سوابو المعثلة الشرعية له . وسنبقى مرهفي الحس للمواقف التي يتخذها أولئك الذين يتحدثون نيابة عن افريقيا .

ومن ناحية اخرى اذا لم تسفر هذه المبادرات عن شيء ، ونحن لا نأمل في ذلك فانه يكون على هذه الدول الغربية الخمس التزام واضح وهو التزام لا يمكن الرجوع فيه لتقديم تأييدها الايجابي للأجهزة الملائمة وللأمم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الفعالة التي ترمي الى تحقيق الأهداف التي سعت تلك الدول الى تحقيقها عن طريق جهودها الخاصة المشتركة . ولا يمكن في هذا المجال ان يكون هناك عزوف عن فرض العقوبات الالزامية ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق .

هنالك ضرورة هامة وهي تكثيف الجهود الفردية والجماعية من اجل زيادة عزلة النظام الفاشي في جنوب افريقيا ، وممارسة اقصى ضغط ممكن عليه ، وهنالك طرق عديدة لاجداث هذه الضغوط .
واليوم ، نحن نمر بمرحلة نجد فيها ان الكفاح المسلح يضغط يوميا على الممثل غير الشرعي في ناميبيا ، وداخل المنطقة ، وان السكان الذين يعملون تحت قيادة سوابو يلقتون النظام العنصرى القائم على القمع دروسا يعيها ويعرف انه اصبح اقل امانا ، لقد فشلت مغامرة تورنهال التي لم تكن الا نوعا من الخداع ، لأن غالبية سكان العالم تقف الى جانب شعب ناميبيا ، وبالتالي لا يجب أن تتقاعس هذه الجمعية العامة في خطواتها ، ولا يجب ان تتهرب من مسؤولياتها .

السيد موغوى (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان بوتسوانا كدولة مجاورة وصديقة

لشعب ناميبيا ذلك الشعب الذى يكافح من اجل الحرية والاستقلال فانها تجد انه من دواعي السرور ان تسهم في المناقشة بشأن مسألة ناميبيا على مستوى الحديث عن المشكلات العملية الخاصة بانتقال السلطة ، وكذلك الحديث عن المبادئ التي تجاهلتها جنوب افريقيا باستمرار .
وفي هذه المرحلة ، وفي تحليل الموقف في ناميبيا يمكننا ان نلاحظ بحذر ان جهود الكثير من السكان داخل ناميبيا وخارجها يمكن ان تسفر في النهاية عن نتائج مشرقة ، وآمل بعمق ان خطابي في العام القادم يتضمن الترحيب بناميبيا المستقلة عند دخولها أسرة الأمم المتحدة ، وان الاعراب عن مثل هذه المسألة كان يبدا منذ شهور مضت انه من قبيل التمني ، ولكن الأحداث الأخيرة مع افتراض توفر حسن النية من جانب كل الأطراف تبعث على الشعور بالتفاؤل بأنه سيتم التوصل الى حل نسي النهائية .

اننا ندرك حقيقة أن العقبات بين الموقف الحالي وبين الهدف المقبل ، متعددة ، وعديدة ومن الصعب حلها . ونحن ما زلنا بعيدين عن هدفنا ، ولكن قبل تعداد العقبات وآمالي في كيفية معالجتها ، أود أن أعبر عن تقدير بلادى لأولئك الذين لعبوا أدوارا هامة في الماضي بحثا عن حلول . وفي مؤتمر ماوتو في أيار/مايو الماضي ، بحث المجتمع الدولي - بطريقة وثيقة - القضايا والاستراتيجيات للكفاح الناميبي والزمبابوى . ان اجتماع تموز/يوليه في لاغوس بشأن الفصل العنصرى شدد على ضرورة حل المشكلات في البلدان التي تحكمها الأقليات في الجنوب الافريقي . وقد عمل مجلس ناميبيا بلا كلل في مهامه الصعبة التي تدعو أحيانا الى الاعباط ، وهي التقدم بتوصيات وتنفيذ القرارات الصادرة عن منظمنا .

وفي ممارسة المجلس لسلطاته الشرعية واصل يقظته النشطة كنصير لاستقلال ناميبيا ، وقدم التقارير عن أنشطته الى هذه الجمعية بواسطة الرئيس الحالي السفير غوندولين كوني . وفي خطابي الى الجمعية العامة في الاسبوع الماضي لاحظت بالتقدير تفسير موقف الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا ، كما تمثلها مجموعة الدول الخمس الغربية الأعضاء في مجلس الأمن في اضطلاعها بمعالجة المشكلات التي تقف في طريق التوصل الى تسوية متفاوض عليها تفضي الى تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا . وأنا أكرر نفس المشاعر هنا اليوم .

ان الدور الرائد في كفاح ناميبيا كان عن طريق سوايو ، وهي الممثل الشرعي لشعب هذا الاقليم . لقد أبت سوايو قضية تحرير شعب ناميبيا مطروحة على العالم وزادت - بفعالية - من تأييدها السياسي والعسكري في كل من داخل وخارج البلد . ومن المشكوك فيه جدا أنه كان من الممكن أن تجرى المفاوضات الجارية دون سوايو . ان شعب ناميبيا يواصل تطلعه الى سوايو لتحقق له تسوية مقبولة تمكنه من ممارسة حقه في تقرير المصير . ونحن نؤيد هذه الجهود ، دون تحفظ .

ان المناقشات والمفاوضات الحالية المتعلقة بنااميبيا - شأنها شأن كل المفاوضات - هي جهد لقيام عملية عن طريقها يمكن ترجمة المبادئ الى حقائق . وقد وردت المبادئ التوجيهية ولخصت في القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) . ولتطبيق هذه المبادئ قد نحتاج الى جهود عدد من الهيئات والمنظمات . ومهما يكن الأمر فلا ينبغي التساهل في المبادئ . وبينما نفكر في الجهود

التي تحقق المبادئ ، فقد أكدنا جميعا هذه المبادئ لتحرير ناميبيا ، ومن المفيد أن نذكر أن هذه المبادئ تتضمن : انسحاب قوات الاحتلال العسكرية التابعة لجنوب افريقيا ؛ واطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين ؛ وحرية النشاط السياسي ؛ واجراء انتخابات حرة عادلة ؛ ووحدة ناميبيا .

وقد لاحظ المجتمع الدولي باستمرار أن الحملات السياسية في الانتخابات الحرة لا يمكن أن تتم في جو يسوده الخوف من أي جانب . والقوات العسكرية يمكن أن تولد مثل هذه المخاوف . وفي الوقت الذي نفهم فيه أن أي جانب في نزاع مسلح قد يكون عازفا عن اعطاء الأمن لمنافسه ، فان وجود قوات أمن تابعة للأمم المتحدة في نفس الوقت مع انسحاب قوات جنوب افريقيا يمكن أن تقضي على مصادر القلق . وتعتقد بوتسوانا أنه ينبغي على الجانبين أن يعترفا بالحاجة الى ضمان الأمن لكل الناميبيين ، والرغبة في حصار القوات المسلحة وانسحاب قوات جنوب افريقيا بسرعة ، بالإضافة الى وضع قوات السلام التابعة للأمم المتحدة . واشراف الامم المتحدة ، وبعد ذلك قيام جيش ناميبيا الوطني .

اننا نحث على اطلاق سراح كل المعتقلين والسجناء السياسيين في ناميبيا فورا . ويجب أن يكفل لهم الأمان في العودة الى ناميبيا مع اللاجئين الناميبيين الذين يعيشون في بلدان كثيرة . ونحن نود أيضا أن نؤيد الدعوة الى اصدار عفوعام يمكن الجميع من المشاركة بحرية وبالكامل في تحديد مستقبل الحياة في بلدهم .

ان تقرير المصير يتضمن أن يكون للشعب حرية انتخاب الحكومة التي يختارها ، والمشاركة الكاملة في عملية الحملات السياسية يجب أن تؤكد ، وبعد فترة من الوقت متفق عليها ، يجب أن تتبعها انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة ، مبنية على الانتخاب العام للبالغين . ونحن نود أن نحث على أن تحدد الدوائر الانتخابية بطريقة تلغي الطابع العرقي لاقتراحات تورن هال ، التي هدفت الى تجزئة ناميبيا الى بانتوستانات وادخال السياسة العرقية التي يمكن أن تؤدي الى الانفصالية والصراع .

وقد بيد وللوهلة الأولى أن مبدأ السلامة الإقليمية لناميبيا سوف يحترم . والاستثناء الواضح هو مطلب جنوب افريقيا في خليج والفييس . ان بوتسوانا لديها خبرة من الدرجة الأولى

في أن الابقاء على وجود أجنبي في بلد آخر أمر غير عملي . ان نقل عاصمتنا من مافينج في جنوب افريقيا الى غابورون في بوتسوانا كان الدافع اليه هو الرغبة في تجنب التوترات والاحتكاك اللذين يمكن فقط أن ينتجا من وجود جيب أجنبي داخل حدود بلد من البلدان . وخبرة الهند مع جوا البرتغالية مثل قريب لا يمكن نسيانه .

ان خليج والفييس ، من النواحي السياسية والاقتصادية والتمويلية والمنطقية والثقافية ، جزء لا يتجزأ من ناميبيا . وقد حكم الاقليم على هذا الأساس لمدة ٦٠ عاما . وقد كانت السلطات الخاصة بالتشريع ، والتمثيل عن طريق الانتخاب ، والنظم القضائية ، والضرائب وواردات الجمارك كلها كانت في يد سلطات جنوب غرب افريقيا . لذلك ، فان من رأينا أنه سيكون من أعمال الخبث والتحدى من قبل جنوب افريقيا ، أن تصر على زعمها في عشية استقلال ناميبيا .

ولتسهيل انتقال ناميبيا السريع الى الاستقلال ، من الضروري أن يعين ممثل للأمم العام للأمم المتحدة قريبا ، وأن تحدد سلطاته واختصاصاته بوضوح ، ومن المأمول أن يعمل المدير العام المعين حديثا بمعرفة جنوب افريقيا في تعاون تحت سلطة ممثل الأمم المتحدة لتسهيل ترتيبات عملية الانتقال .

ومع تطور الموقف في ناميبيا فقد يكون من المرغوب فيه أن تراجع أدار ومهام أجهزة الأمم المتحدة ، التي أنشئت منذ عشر سنوات أو أكثر لمعالجة الظروف التي يمكن أن تكون مختلفة تماما الآن .

ان مشكلة ناميبيا كانت تشغلنا لوقت طويل جدا . وناميبيا ، اقليم خاضع للوصاية ، كان يمكن أن يحصل على استقلاله قبل بعض من دولنا المستقلة ، وبالتأكيد قبل التفكير في الاستقلال المزيف للترانسكي وبويمثاتسوانا ، لولا تحدى جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة . اننا نحث مجمع الأمم أن يفعل كل ما في قوته لاجبار جنوب افريقيا على انهاء احتلالها للاقليم ، وتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال .

السيد المستيري (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : ان اعطاء جمعيتنا العامة الأولوية لدراسة مسألة ناميبيا ، يعطينا فكرة عن مدى المشاعر التي يعبر عنها المجتمع الدولي في مواجهة التحدي الدائم ، بسبب استمرار ادارة غير شرعية وقمعية في هذا الاقليم .

ان التهديد الذي يشكله هذا التحدي ، بالنسبة لسلم وأمن القارة الافريقية ، قد بلغ حدا خطيرا لدرجة أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، قد فكر خلال دورته ٢٩ ، التي عقدت في ليبرفيل ، في عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة هذه المشكلة .

ان صدى القلق ، الذي تم التعبير عنه من قبل الدول الافريقية ، كان وقعه كبيرا على هذه الجمعية ، التي بمقتضى قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) منذ ١١ عا ما قد أنهت انتداب جنوب افريقيا . لقد تعرضت سلطة منظمنا مرارا للمهانة من قبل جنوب افريقيا ، حتى انه لا يمكن الاكتفاء ، مرة أخرى ، بأنصاف الاجراءات والوعظ . ان ضرورة القيام بعمل حاسم وقاطع لوضع حد للحالة غير المحتملة السائدة في ناميبيا الآن أصبحت أمرا يقره ويسلم به كل انسان .

علينا أن ندين ، بالاجماع وبشدة ، نظاما كان رده بالنسبة للتحذيرات العديدة من مجلس الأمن ، أن مد الى ناميبيا نظام الفصل العنصري والباننوتستانات . ينبغي علينا أن ندين الأساليب التي تمارسها الادارة غير الشرعية لحكومة فورستر ، الذي يسجن ويعذب النساء والرجال ، ويقوم بترحيل السكان على مدى واسع ، ولا يتراجع أمام أى عمل من أعمال العنف ، كي يستمر في استغلاله للشعب وللموارد الطبيعية للاقليم . ان الأعمال العدوانية ضد شعب ناميبيا ، التي تنتهك الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وميثاق الأمم المتحدة ، تشير سخط الضمير العالمي .

علينا في هذه الظروف أن نعبر عن احتجاجنا أمام أى موقف معقد من قبل الذين — وهم يتحدون الرأي العام العالمي — يواصلون اقامة علاقات طبيعية ، بل ودية مع نظام الأقلية هذا .

اننا نشور بشدة ، وندين أنشطة جميع الشركات الأجنبية التي تعمل في ناميبيا ، والتي تستغل الموارد البشرية والطبيعية لهذا الاقليم . اننا نعتبر ان هذه الأنشطة تشكل عقبة أمام منح الاستقلال لشعب ناميبيا ، وانها تعتبر تحذيرات بالنسبة لاستمرار سيطرة جنوب افريقيا على هذا الشعب .

ان مثل هذه الأعمال غير مقبولة ومرفوضة ، ولا بد من اذانتها بشدة متزايدة وخاصة في المجالين العسكري والنووي ، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الضخمة التي قد يؤدي اليها أي تعامل أجنبي مع بريتوريا . وبالفعل فان التعزيز المتزايد للقوة العسكرية لجنوب افريقيا ، وكون ادارة جنوب افريقيا تلجأ ، أكثر فأكثر ، الى التخويف والى استعمال القوة ضد الدول الافريقية المجاورة ، كل هذا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ان من المهم أن تتخلى جميع الدول عن أي شكل من أشكال التعاون العسكري المباشر أو غير المباشر مع جنوب افريقيا . أمام تزايد تصعيد المخاطر ، وفي مواجهة القوة الشرسة فان شعب ناميبيا البطل لا ينحني . ان النضال البطولي ، الذي يخوضه تحت الادارة الحكيمة لحركته الوطنية المنظمة الشعبية لتحرير جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، سوف يؤدي به حتما الى الاستقلال . اننا نود من جانبنا أن نجد له تأكيدنا بتضامننا الفعال ، وأن نحبي نضاله من أجل الحرية . اننا نأمل أن تفهم بريتوريا الآن عدم جدوى هذه المماطلات والمناورات التمييزية ، وأن تكف عن محاولاتها الوقوف في وجه تيار التاريخ بلا جدوى .

ان سياسة مطاردة المراوغة ، التي يطبقها المسؤولون في جنوب افريقيا ، وتهدف الى تقسيم شعب ناميبيا لاخضاعه لارادة الأقلية البيضاء ، ستكون نتيجتها تدهور الموقف الذي يهدد بالانفجار وابعاد أي فرص لتسوية النزاع سلميا .

ان قادة شعب ناميبيا قد أكدوا مرارا استعدادهم الكامل للدخول في مفاوضات جديدة من شأنها أن توفر اراحة الدماء . وهم يعتبرون ان هذه المفاوضات لكي تكون مفيدة وفعالة ، أن تدرج في اطار قرارات الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية في هذا الخصوص .

ان الذين يثيرون الحجج فيما يتعلق بضرورة اقامة علاقات مع جنوب افريقيا لاسماعها صوت الحق ، عليهم أن يتحملوا مسؤولياتهم . ان الوسائل العديدة المتوفرة لديهم ، يمكن — اذا كانت لديهم الارادة الحاسمة — أن تسهم في تطور فعلي نحو ارضاء التطلعات المشروعة لشعب ناميبيا . اننا واثقون ان عملا حاسما يعتمد على ضغط دولي متضامن ، يستوحى من المصالح الاقتصادية المباشرة ، من شأنه أن يشجع على اقامة الوفاق والعدالة في الجنوب الافريقي . وعلى العكس من ذلك ، اذا كان هذا التضامن الذي ننادى به من أعماقنا لم يتحقق ، ويستمر الطريق

مسدودا ، فاننا نخشى ان السلم والأمن الدوليين ، سوف يصبحان ، بصورة جدية ، مهددين بعض الوقت .

وفي هذا الشأن ، فان المبادرة التي قامت بها الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن التابع لمنظمتنا ، يمكن ، بل يجب أن تنتهي الى حل سلمي للنزاع . ان تحقيق الاستقلال وممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير تستلزمان بالضرورة الانسحاب الكامل غير المشروط لقوات جنوب افريقيا ، واحترام السلامة الإقليمية لناميبيا . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن أن تكون هناك مشاورات حرة مع سكان الاقليم دون الافراج عن المحتجزين السياسيين . كذلك لا يمكن أن تكون هناك ضمانات جدية دون مشاركة فعلية من قبل الأمم المتحدة في جميع مراحل العملية التي سوف تؤدي الى التحرر الفعلي للاقليم .

اننا نعلم - حقا - انه أي كانت الأفعال التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا ، فان ناميبيا سوف تستعيد حريتها حتما . ولكن لا يجب ألا ندخر جهدا للحيلولة دون معاناة لا جدوى منها . كذلك نود أن نحيا منظمة (سوابو) الممثل الجدير بثقة شعب ناميبيا ، لأنه أتاح كل فرصة من أجل تسوية للنزاع عن طريق التفاوض .

لقد أصبح الآن لزاما على أصدقاء جنوب افريقيا أن يفعلوا ما من شأنه قبول الأمر الحتمي ، وهو حرية شعب ناميبيا .

انذا لم يتم ذلك وفقا للتطلعات السلمية لافريقيا ، فسوف يرجع الأمر لشعب ناميبيا بنفسه ، تساعد وتعضده الشعوب الافريقية الأخرى والشعوب الصديقة ، ليضع حدا للقمع والاضطهاد من جانب أنصار الفصل العنصرى .

السيد فرج (الامارات العربية المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان الامارات

العربية المتحدة منذ استقلاله ، قد تابع بقلق عميق تطورات الموقف في جنوب افريقيا وروديسيا وناميبيا ونحن ندين بشدة سياسة الفصل العنصرى والبارتوستانان التي تمارسها الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا .

لقد ألقيت كلمات عديدة بشأن ناميبيا ، وكتبت مجلدات كثيرة في داخل هذه المنظمة الموقرة وفي خارجها . لقد أعلن قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) بوضوح حق الشعب الناميبى غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال .

والرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الصادر في حزيران / يونيه عام ١٩٧١ أوضح
" أن وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا، نظرا لأنه غير مشروع، فان جنوب أفريقيا ملتزمة
بسحب ادارتها على الفور من ناميبيا، وبذلك تضع حدا لاحتلالها لهذا الاقليم." (الآثار
القانونية بالنسبة للدول نتيجة لاستمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) على
الرغم من قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) فتوى، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧١)صفحة
(١٦).

ان قرار الجمعية العامة ٣٣٩٩ (د - ٣٠) المؤرخ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ يحث
مجلس الأمن على أن يتناول مسألة ناميبيا. ولقد اجتمع مجلس الأمن وأصدر القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الذي
يطالب فيما يطالب، بأن توافق جنوب أفريقيا على اجراء انتخابات حرة في ناميبيا تحت اشراف الأمم
المتحدة، ورقابتها.

ولكن مرة أخرى، لم تمثل جنوب أفريقيا لأحكام القرار ٣٨٥ (١٩٧٦). وفي ١٩ تشرين
الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٦، نظر مجلس الأمن مشروع قرار آخر (S/12211) قدمته سبع دول يطالب بفرض
حظر كامل والزامي للأسلحة ضد جنوب أفريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن
للأسف لم يصدر القرار نظرا للتصويت السلبي من قبل ثلاث من الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن.
وفي هذه الأثناء، فان ادارة جنوب أفريقيا في ناميبيا قد جعلت مهمة مجلس الأمم المتحدة
لناميبيا صعبة للغاية. ولم يتمكن المجلس من ممارسة مسؤوليته عن ادارة ناميبيا بسبب رفض حكومة جنوب
افريقيا سحب ادارتها غير الشرعية من ناميبيا امثالا للقرارات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة
ومجلس الأمن.

ومع ذلك، فليس هناك بصيص من الأمل بالنسبة لناميبيا نظرا لأن نتيجة تدخل الدول الخمس
الغربية في مجلس الأمن التي التقت مع المسؤولين في جنوب أفريقيا في مدينة الكاب في ٢٢ نيسان /
ابريل ١٩٧٧ وأعربت عن عدم موافقتها عن مشروعات الاستقلال الناميبى بمقتضى حلول تورينهمـال
الدستورية في ناميبيا. ومن المفهوم أن الموقف الذى اتخذته الدول الأعضاء الخمس الغربية يقوم على
أساس قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ويقضي أولا باجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة؛
وثانيا انسحاب جنوب افريقيا سياسيا، وعسكريا؛ وثالثا الغاء التشريعات القمعية؛ ورابعا أن تصبح
المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا طرفا في العملية.

ان جنوب أفريقيا ما تزال تتحدى قرارات الأمم المتحدة والرأى العام العالمي . ان وفد الامارات العربية المتحدة يدين وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا وتجزئة هذا الاقليم عن طريق سياسة البانتوستانات . ونحن نشعر بالأمل في أن ينتهي بالفشل ما وصل اليه ما يسمى بالمؤتمر الدستوري الذى لم يسمح للممثل الحقيقي للشعب الناميبى ، منظمة سوابو ، أن يشارك فيه ، وبالتالي فمن الواضح أن الحل المقبول ، هو ذلك الحل الذى يسمح لشعب ناميبيا بأن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وأن تتاح الفرصة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا من قبل جنوب أفريقيا للقيام بمهمته في مساعدة شعب ناميبيا واعداده للاستقلال .

اننا نشعر بالأمل في أن المشكلة سوف يحلها بصورة سلمية . وان الامارات العربية المتحدة تود أن تؤكد مرة أخرى تأييدها لشعب ناميبيا .

ووفقا لما قاله الدكتور دافيد أوين وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، فإن المفاوضات من قبل الدول الخمس الغربية الأعضاء في مجلس الأمن تحرز تقدما ومن الصعب أن يكون المرء أكثر تحديدا في هذه المرحلة . ونحن نشعر بالأمل في أن نتائج المفاوضات المذكورة سوف تكون مثمرة . وأعني بذلك أن جنوب أفريقيا سوف تحترم شروط وأحكام قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، وأن تتوخى جنوب أفريقيا الواقعية . فهي لا يمكنها أن توقف المسيرة نحو الحرية .

وفي الختام ، أود أن أعيد التأكيد أن الامارات العربية المتحدة سوف تواصل تأييدها المادى والمعنوى لحركات التحرر الأفريقية حتى تستعيد كرامة شعوبها ، وتستعيد هذه الشعوب سيادتها على أرضها الوطنية .

السيد نافا كاريللو (فنزويلا) (الكلمة بالأسبانية) : ان كلمة وفد فنزويلا بشأن البند ٩١ من جدول الأعمال مسألة ناميبيا ، سوف تكون مختصرة تماما . ونود فقط أن نعيد تأكيد اقتناعنا بأن الأمر يتعلق بمسألة يعتبر تأجيل التوصل فيها الى حل نهائي أمرا خطيرا يهدد هوية وفعالية هذه المنظمة .

وفي المجال الدبلوماسي البرلمانى فان الصبر والتفاهم هما من العناصر التي لها أهمية مفيدة ومعروفة ولكن لا يمكن أن يسمح بأن يترجم ذلك الى التسامح أو التواطؤ .

وأمام مشكلة ناميبيا ، فان المنظمة ، وغالبية أعضائها قد قاموا بتحليل الموقف من جميع جوانبه وما يترتب عليه من آثار . ان العوامل الملموسة وغير الملموسة في هذه المسألة قد تم توضيحها وكشفها . وربما لا يرجع فشلنا الى تحليل هذه الامكانيات للقيام بعمل ما ولكن الى خصائص جهاز عمل المجتمع الدولي لحل هذه المشكلة ، وليس من الضروري في هذه المرحلة أن نقوم بتحليل أحكام تنظيم السلطات في اطار الأمم المتحدة ، أو أساليب تنفيذ القرارات ، أو حل كافة أشكال القدرة على العمل وعلاقات الدول فيما بينها داخل المنظمة وخارجها .

ان لدينا جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وأجهزتها ، والتي اتخذها مجلس الأمن ، ومحكمة العدل الدولية نفسها . وطوال سنوات فان هذه القرارات تكرر في مضمونها النتائج التي تشير الى العناصر التالية : ان للناميبيين الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال ؛ وأن الادارة الشرعية للاقليم ترجع الى الأمم المتحدة ؛ وان احتلال ناميبيا من قبل جنوب أفريقيا غير شرعي ويعتبر عملا عدوانيا ؛ وان الممثل الأصلي للسكان هي المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو) ، وان هناك ادانات فعلية لنظام جنوب أفريقيا ؛ وكل التدابير الموجهة للدول لقطع كل أشكال التعاون مع جنوب أفريقيا التي سمحت وتسمح لها باستمرار احتلال الاقليم ؛ وادانة جنوب أفريقيا بسبب كل أنشطته التشريعية والادارية والاقتصادية المرتبطة بذلك الاحتلال ؛ والمطالبة بوضع حد لتطبيقها .

وعلاوة على ذلك ، ومن قبل مجلس الأمن ، كما سبق أن تقرر بمقتضى القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) فان هناك امكانية بأنه اذا لم تحترم جنوب افريقيا الأحكام الصادرة من مجلس الأمن بهذا القرار ، " فسوف ينعقد المجلس لدراسة الاجراءات الملائمة الواجب اتخاذها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة " .
(قرار ٣٨٥ (١٩٧٦)) .

وفي ١٤ اذار/مارس من هذا العام ، أصدرت لجنة الأربعة والعشرين اتفاق رأى سبق أن عرض على مجلس الأمن للنظر فيه ، وهو يدين ويشدّد نظام جنوب افريقيا ، لأنه ما يزال مستمرا في احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وانتهاكه المفوض للالتزامات الميثاق ونيته في استمرار اخضاع شعب ناميبيا للسيطرة ، وخلق جو من الرعب والتخويف واتباع مناورات بغية تدبير وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية ، وحرمان شعبها من تطلعاته .

ان سوابو هي الممثل الشرعي لهذا الشعب . وقد وضعت سوابو ستة شروط مسبقة تستحق أن تحظى بتأييدنا بصورة واضحة وهي : أن تقبل جنوب افريقيا حق شعب ناميبيا في الاستقلال والسيادة الوطنية ؛ أن تعترف بأن السلامة الاقليمية لناميبيا أمر مطلق غير قابل للتفاوض ؛ أن تفرج عن السجناء السياسيين وتسمح بعودة المنفيين السياسيين مع توفير ضمانات لهم بعدم جواز اعتقالهم ، أو تخويفهم ؛ سحب القوات العسكرية وشبه العسكرية ؛ الامتناع عن مواصلة استخدام الاقليم كقاعدة لارتكاب أعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وبالإضافة الى ذلك فان أية محادثات دستورية بشأن ناميبيا يجب أن تتم تحت اشراف الأمم المتحدة ، وأن تهدف الى اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة .

ان تقرير مجلس ناميبيا في التوصيات التي قدمها للدراسة من قبل الجمعية ، يشتمل على مشروع نص يتناول الحالة السائدة في ناميبيا بوصفها من آثار الاحتلال غير المشروع لهذا الاقليم من قبل جنوب افريقيا . ونحن نستطيع أن نوافق على ما جاء بهذا التقرير .

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قد أكد أيضا على الشروط التي يجب أن يتم الاتفاق على أساسها والتي يتم التفاوض بشأنها من أجل حصول ناميبيا على الاستقلال والسيادة القومية .

ان موقف فنزويلا بالنسبة لهذا الموضوع واضح ونهائي . وقد اشتركنا أخيرا في المؤتمر العالمي لنصرة شعبي ناميبيا وزيمبابوى الذى عقد في مابوتو ، ومؤتمر برنامج مكافحة الفصل العنصرى الذى

عقد في لاغوس . ان اشتراكنا في هذين المؤتمرين لأبلغ دليل على اهتمامنا بمشاكل الجنوب الافريقي التي تشكّل - وهذا أمر مؤكّد - تهديدا وشيكا ضد الأمن والسلم الدوليين . لقد وجّه رئيس حكومة فنزويلا رسالة الى مؤتمر لاغوس يعبر فيها باسم شعب فنزويلا عن التضامن الفعّال مع المجاهدات التي تهذل من أجل تحقيق أهداف هذا المؤتمر .

وفي ما بوتي كان تمثيل فنزويلا له مغزى عميق بالنسبة لتأييده لتطلّعات شعبي زيمبابوى وناميبيا ، وقد أيّدنا ضرورة اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز الكفاح ضد الاستعمار .

ان هذا العرض المختصر لتطوّر المشكلة ووضوح أبعاد المشكلة على المستويين العالمي والاقليمي يجب أن يقنعنا بأن المسؤولية تقع في المقام الأول الآن على عاتق جهاز الأمم المتحدة الذي يجب عليه أن يقوم بعمل فعّال وعاجل . وهناك عناصر كافية لكي تدفع المجتمع الدولي لكي يتخذ تدابير أكثر واقعية وأكثر فعالية لحل مشكلة ناميبيا .

وعلى أية حال ، ففيما يتعلّق بفنزويلا ، فانها بمقتضى مسؤولياتنا وتعهداتنا كعضو في الأمم المتحدة فان وزير خارجية بلادى قد أكّد دون أن يترك أى مجال للبس ، بأنه سوف يسهم في إطار مجلس الأمن في بذل ما في وسعه حتى تحصل ناميبيا على استقلالها وفقا لما وضعتة الأمم المتحدة من قواعد .

السيد دى فيغيريدو (أنغولا) (الكلمة بالانكليزية) : انني ان أؤف هنا للحديث في هذا الجمع ، بيدولي وكأن التاريخ يعيد نفسه ، وكما كنت أداغ عن قضية بلدى ، أنغولا ، أمام المجتمع الدولي ، وبالطبع فان الأمر لم يعد كذلك ، وجمهورية أنغولا الشعبية دولة مستقلة ذات سيادة . ومع ذلك ، فان رفاقنا وجيراننا مازالوا يعانون خلال هذه الفترة الملتئة بالخيانة ، وأود أن أوّكّد لهم نيابة عن حكومة بلدى واللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، وكل الثوريين في جمهورية أنغولا الشعبية أننا نتابع الموقف في ناميبيا بنفس القلق والاهتمام والاخلاص ، كما كنا نفعل في بلدنا . وقد لعبت أنغولا دورا مركزيا في حركة تحرير القارة الافريقية وخاصة في الطرف الجنوبي . ونحن فخورون لأننا كنا في طليعة الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية في هذا الجزء من العالم الذي نعيش فيه . ونحن ندرك دورنا في اننا لا نتخلّى عن مسؤولياتنا فيما يتعلّق برفاقنا في كل الجنوب الافريقي وخاصة في ناميبيا .

ان حصولنا على الاستقلال لم يمه التزامنأ أو جدية اخلاصنا ، أو تفانينا للقضايا الدولية . ونحن نشعر أن هذا العمل هو جزء لا يتجزأ من الكفاح الذى يخوضه شعب ناميبيا الآن بقيادة الطليعة الثورية حركة سوابو المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا . ونحن نشاركهم مخاوفهم وتحمسهم وآمالهم وأحلامهم . فقضيتنا واحدة ، وهذا أمر واقع ، فطالما أن هذا النظام العنصرى ، نظام الأقلية ، يواصل حكم الارهاب وعدم الانسانية في بريتوريا عن طريق عملائه في وندهوك ، فان بلادى مهددة باستمرار بفجارات واعتداءات ونيران مدفعية ، وكذلك عن طريق القصف من الجو ، والتخريب وأعمال التدمير . ونظام حكم الفصل العنصرى البغيض على حدودنا الجنوبية ، يهدد وحدة وسلامة أراضينا وأمننا الداخلى . والقاعدة العسكرية لجنوب افريقيا في غروتفونتين في شمال ناميبيا ، هي مصدر فزع لأم كل الجنوب الافريقي . وعلاوة على ذلك فان نظام بريتوريا يبقى على أكثر من ٤٠ ألف من قوات جنوب افريقيا في ناميبيا ، اى تقريبا واحد لكل اثنين من البيض . فقوات جنوب افريقيا ودباباتها ومدافعها وهاوناتها تهدد يوميا السكان المدنيين في الجزء الجنوبي من أنغولا . والأعمال الوحشية التى يقوم بها نظام الحكم العنصرى دفعت بالكثير من الناميبيين الى الهرب من ديارهم ، واللجوء الى أنغولا . ويسعدنا أنه في هذه الأوقات الصعبة فان أنغولا يمكن أن تقدم لهم بعض العون والخدمة . ومع ذلك فان هذا الموقف ما كان ينشأ اذا ما شعر هؤلاء القوم بالأمن في ديارهم وممتلكاتهم . ووضع اللاجئ ، على الأحسن ، هو المهانة ، لأنهم يضطرون الى الهرب في ظروف صعبة .

واسمحوا لي أن أقرر هنا في أثناء مناقشة مسألة ناميبيا انه ليس لدينا اى تفويض عن شعب ناميبيا ، ولكن سوابو هي الممثل الشرعي الوحيد المعترف به لشعب ناميبيا ، ولها سلطة الحديث نيابة عن شعب ناميبيا ، كما لها أن تتفاوض ، وان تتداول ، وان ترد وان تقبل .

ونحن ، في موقفنا كأصدقاء ، وكجيران ، وكرفاق شوريين في الكفاح المشترك ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصرى ، وكشعب ما تزال ذاكرته مليئة بكفاحنا من أجل التحرر ، وكأمة لم تتحرر حياتها بالكامل من اخلار الغزو الخارجي ، واعمال الهدم الداخلية بتدبير القوى الرجعية المتحالفة مع قوى الامبريالية واتباعها - لكل هذه الأسباب ، واسباب اخرى كثيرة لها صلات تاريخية واخوية ، فنحن على استعداد للدفاع عن شعب ناميبيا ، وتأبيده ، والقتال جنبا الى جنب معه ، وان نشاركه السراء عند نيل استقلاله .

لقد تناول الغرب باستمرار كفاحات شعوب العالم الثالث ، سواء اكانت سياسية ، اقتصادية اجتماعية ، باعتبارها " مشاكل " ، ومثال على ذلك موضوع مناقشة اليوم . " ما هي مسألة ناميبيا " بالنسبة للقوى الاستعمارية والاستعمار الجديد ، والذين حكموا العالم ، هي بالنسبة لشعب ناميبيا الافريقي مسألة بقاءه ذاته ، ووجوده كأمة ، وحقه في ان يحيا في استقلال وسيادة . وكدليل على غطرسة الغرب في ابشع مظاهرها ، سواء اكان ذلك البعثة الفرنسية في المهند الصينية ، ام الامبراطورية البريطانية التي لا تغرب عنها الشمس ، ام امبراطورية الولايات المتحدة الحديثة المتخطية للحدود الوطنية ، والتي تضم عناصر مختلفة . وعند ما يصرع رجل أسود من ابنا افريقيا مثل اى حيوان في منطقة سويتو التي تلتاخ وجه الجنوب الافريقي ، فان اللوم يقع على اولئك الذين يجلسون في غرف ادارة الشركات الغربية الكبيرة ، كما يقع على عاتق الشخص الذى يسحب زناد البندقية ، أو على الحكومة التي تجيز ذلك . اما هؤلاء الذين يسكنون امام مثل هذه الفظائع ، ويستنكرونها بشكل صاخب فانهم يوافقون عليها بعدم قطع العناصر الرئيسية اللازمة لبقاء نظم الأقلية العنصرية ولا زدها رما . ولوراى العالم اليوم الجزاءات ضد التعاون الاقتصادى مع بريتوريا ، والمقاطعة ضد الاستثمار والتجارة او اى شكل من اشكال التبادل لتحررت غدا ناميبيا ، زبابوى وجنوب افريقيا . وكانت بعض القوى الافريقية الغربية حتى وقت قريب هي الدول الرئيسية الراضة لقرارات الامم المتحدة الهادفة الى فرض حظر للأسلحة او التجارة ضد جنوب افريقيا . وقد حكمت بريتوريا اقليم ناميبيا بموجب قرار انتداب اصد رته عصبة الامم في عام ١٩٢٠ ، وقد الغته الامم المتحدة . ولكن رفضت بريتوريا التخلي عن امبراطوريتها . وبعد ان تظاهرت بالموافقة على منح الاستقلال لنايبيا قيل . ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، حاولت اقامة نظام عميل في ويندهوك ، عن طريق نظام البانتوستانات التي ما تزال تابعة تماما لبريتوريا وتعتبر امتدادا لنظام حكم الأقلية العنصرية .

ليس لفورستر ان يمنح الاستقلال او السيادة لشعب ناميبيا ، ولكن هذا هو حق ثابت لا يمكن التصرف فيه . وليس لفورستر ان " يعرض " شروطا . ولكن عليه ان يقبل هذه الشروط . انه هو وكنايبه الفاشية هم الدخلاء في ناميبيا وعليهم ان يقبلوا شروط النامبيين .

ان الاضطرابات التي يواجهها شعب ناميبيا وسوابو معروفة جيدا ؛ ولكن ، الذين لا يعرفون مدى الجرائم التي ترتكب ضد شعب ناميبيا ، اسمحوا لي ان اعدد لها بايجاز . في ناميبيا يحتفظ البيض بحوالي ٤٤ في المائة من اجمالي مساحة الأراضي ، بينما يشكل البيض نسبة ١٠ في المائة من السكان . ويجرى استخراج ٢ مليون قيراط من الماس من المناجم سنويا عن طريق امتياز ممنوح لشركة انجلو امريكية عملاقة ، و ٩٠ في المائة من هذا الماس من نوع الحجر الكريم ؛ ويذهب ٩٤ في المائة من الدخل لحكومة جنوب افريقيا بمقتضى قانون الاحجار الكريمة ؛ يحصل الفرد من أبناء البلد الاصليين على ٣٠٠ دولار في العام ، في حين يحصل الفرد من البيض على اكثر من ٥٠٠٠ دولار في العام . ومطلوب لغير البيض ان يعيشوا في مدن صغيرة معزولة خارج مدن " البيض " وغير مسموح للسود ان يمتلكوا الأعمال التجارية . ويمارس حكم بريتوريا التمييز فيما يتعلق بدورات المياه في الينواى الليلية - يا للسخرية من العدل ، والمساواة ، والانسانية . وفي هذا العام سمحت الحكومة لأى عنصر لكي يشتري المزارع في القطاع الابيض فقط . وناميبيا غنية باليورانيوم ، الذى يدعم سياسة التمييز العنصرى واسباب الامبريالية في الغرب الصناعى ، بينما اطفال ناميبيا يعاونون من سوء التغذية . ويواصل نظام الحكم العنصرى في بريتوريا بناء قدراته النووية والتوسع فيها ويشير ردودا ضعيفة من تلك الدول التي تحتاج الى مواد خام نووية ، هذه حقيقة .

ان الاعضاء الخمسة الغربيين في مجلس الامن ، وكلهم من الدول النووية القوية لهم روابط قوية ومزدهرة مع اقتصاد جنوب افريقيا ، وينفذون خطة من خطط السلم من اجل ناميبيا . وفي الواقع فان جنوب افريقيا تستخدم هذه الحيلة المعوقة لمصلحة الطرفين . ان الانتقال السلمي في ناميبيا سوف يظهر مدى الثقة في الراى الغربى الذى يقول انه في الامكان اتاحة طريق غير عنيف لحل الأزمة العنصرية في الجنوب الافريقي . ولكن عنف نظام الحكم العنصرى مايزال مستمرا ، ليس في شوارع المدن الغربية ولا يمارس على الاطفال الغربيين ، ولكنه مستمر في احياء السود التي يعيش فيها الاطفال السود . تريد بريتوريا ان تفتت ناميبيا الى بائتوستانات وقد بدأت تدريس الجيوش القبلية مما يؤدى الى حرب اهلية تعطي لبريتوريا ذريعة للتدخل حتى ولو بعد الاستقلال .

هناك مسائل لا حصر لها يتعين تسويتها وهي ، انسحاب جميع قوات جنوب افريقيا من اراضي ناميبيا ، اطلاق سراح السجناء السياسيين ؛ الانتخابات ؛ وقف اطلاق النار ، الخ . ويمكن لشعب ناميبيا وحده تسوية هذه المسائل عن طريق مثله وهي حركة سوابو . ان الدول الغربية تحاول الآن ان تجعل الترتيبات الخاصة بناميبيا مستساغة اكثر ، ومقبولة اكثر للمجتمع العالمي . لماذا يتم ذلك ؟ ان هذه الترتيبات يجب ان تكون مقبولة فحسب بالنسبة لشعب ناميبيا ، ولسوابو ، وسوف تصبح بالتالي مقبولة لنا جميعا .

وفي مجال آخر ، فان بريتوريا تستعرض مخططاتها الامبريالية فيما يتعلق بخليج والفييس . ان خليج والفييس جزء لا يتجزأ من اقليم ناميبيا ، بالرغم من حجج بريتوريا بأنه لم يكن تحت الانتداب الاصيلي . فاذا تابعنا هذه الحجة ، فان خريطة العالم الثالث يمكن ان تتغير تماما اليوم بحيث تستجيب لكل شاردة وواردة ، بنفس النظر عن العيارات القانونية التي تضيفها الدول الامبريالية والاستعمارية . ولا يمكن لأحد ان يسمح بوجود جيب استعماري في وسط الساحل الناميبي وهو ما يهدد سيادة دولة ناميبيا .

لقد استمعنا الى مثل سوابو وهو يتكلم عن موقف شعب ناميبيا وموقف شعب ناميبيا فيما يتعلق باستقلاله نوؤيده تماما . ونحن نوؤيد مطلب سوابو لعقد دورة استثنائية بشأن ناميبيا في أقرب وقت يقتضيه الحال ؛ ونحن نوؤيد مطلبها بأن تدفع جنوب افريقيا لناميبيا تعويضات عن الأضرار التي تسببت نتيجة للاحتلال غير المشروع منذ انتهاء الانتداب ؛ ونؤيد طلب سوابو بالكامل ان تمتنع كل الدول الأعضاء في الامم المتحدة عن الاعتراف او التعامل مع اي نظام تفرضه جنوب افريقيا على شعب ناميبيا . ونحن من جانبنا نستطيع ان نواصل تعبئة كل مواردنا وتقديم اية مساعدة قد يحتاجها شعب ناميبيا ؛ بأية صورة . فاذا اصرت بريتوريا على الاستهزاء بالانتخابات ، فسيكون الرصاص هو الرد الوحيد . فالحرية التي نكتسبها عن طريق المدافع لها ثمن باهظ في الواقع كما نعرف . والضحايا من الجانبين ، ولكن اذا كان هذا هو الطريق الوحيد لنيل الاستقلال ، فلن يتردد احدا منا والكفاح مستمر والنصر اكيد .

السيد غاربا (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس اسمحو لي أن أضمم صوتي الى صوت أولئك المتكلمين الذين سبقوني في تقديم تهنئتهم الحارة اليكم لانتخابكم رئيساً للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، واني واثق من أن خبرتكم المتنوعة، وكذلك وافر حكمتكم سوف تكونان ذخيرة نفي مداواتنا لهذا الموضوع الهام ألا وهو مسألة ناميبيا .

ومنذ سنتين ، وخلال مناقشة مجلس الأمن حول مسألة ناميبيا ، ركزنا على تشككنا في حسن نوايا حكومة جنوب أفريقيا حول قضية التفاوض بشأن انهاء الاحتلال غير الشرعي للاقليم . وفي التريغز على هذا التشكك ، استرعينا الانتباه الى عدم احترام جنوب أفريقيا الصارخ للقرارات السابقة الصادرة عن هذه الجمعية الموقرة ، وكذلك مجلس الأمن وخاصة القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) ، الذي رفض العنصريون بغطرسة تنفيذه . واسترعينا الانتباه أيضا الى خطر أن حكومة جنوب أفريقيا في ياسها للابقاء على قبضتها على الاقليم ، ستحاول فرض حلول خارج اطار الأمم المتحدة خلافا للمصالح الحقيقية لغالبية السكان في ناميبيا .

ومنذ وقت غير بعيد ظهرت صحة ما قلناه ، كما وضح من المناقشات السياسية التي تشهد بها أعمال مؤتمر تورينهاال ، والذي قصد به اضافة الشرعية على حكومة عميلة مفروضة في ويندهوك . ويفضل الضغوط الدبلوماسية والدولية ، فقد أنهى المؤتمر أعماله من جانب العنصريين ، ومن هنا لجأوا الى محاولة ضم خليج والفييس .

ان خليج والفييس هو أكبر ميناء في ناميبيا ، وهي مركز صناعات صيد الأسماك ، وكذلك موطن غالبية الأهالي السود في الاقليم ، وأن ضم نظام بريتوريا للخليج كان تخطيا لقرار اتخذ فيما يسمى بمؤتمر تورينهاال من جانب العنصريين ، ولن يكون مستقبلا خليج والفييس من بين المسائل التي تبحث بين المؤتمر ، وبين جنوب أفريقيا قبل اقامة حكومة انتقالية ، وكذلك تجاهل طلب السكان غير البيض الممثل في " سوابو " وأن خليج والفييس جزء لا يتجزأ من أراضي الاقليم . لم يقتصر الأمر على ذلك القدر ، فان هذا الضم هو نكسة للمبادرة الغربية لحل مسألة ناميبيا ، مما يدعم شكوننا في أن العنصريين لم يكونوا مستعدين لانها احتلالهم غير المشروع للاقليم . هذا الاجراء ، في رأى وفد بلادي - على أقل تقدير - هو اهانة لمنظمتنا النبيلة ، واهانة للمجتمع الدولي .

ومن ناحيتنا ، فاننا لم نرض بأى انتقاس لسيادة شعب ناميبيا على كل الأراضي . وحيث أن

السيادة وتقرير المصير، والاستقلال كلها أمور تشكل جزءاً لا يتجزأ من عناصر كل مجتمع متقدم، فاننا نوكد من جديد تأييدنا الكامل لشعب ناميبيا في الكفاح المشروع الذي لا يكل، لتحرير بلاده من كل وصمات الاستعمار، وفي هذه الحالة يتحقق إعادة دمج خليج والفيس بنشاط كجزء لا يتجزأ من ناميبيا الموحدة.

وفي الوقت ذاته، فان منظمتنا، وهي ترقب الموقف بيأس، وأن جنوب أفريقيا ترتكب هذه الانتهاكات الصارخة ضد وحدة وسلامة الدولة، والتي تقع المسؤولية كلها على الأمم المتحدة. ان هذا في حد ذاته جزء من مخططات نظام بريتوريا في الاقليم. هناك أدلة كافية على زيادة الاستعداد العسكري في ناميبيا من جانب المنصريين، وذلك لقمع التحدي المتشدد لسלטتها نتيجة لأنشطة المحاربين من أجل الحرية، فان نظام بريتوريا قد زاد من قوته العسكرية في الاقليم، ووسع من حزام القواعد العسكرية على الحدود الشمالية ولا سيما في قطاع كاهريفا والذي يعتزم منه زعزعة استقرار جمهورية أنغولا. ان التقديرات الأخيرة تشير الى أن حجم هذه القوات يبلغ ٥٠٠٠٠ رجل. وان المؤسسة العسكرية لجنوب أفريقيا القائمة على القمع، لديها معدات عسكرية ثقيلة، مثل الدبابات، والسيارات المصفحة، وطائرات الهليكوبتر، ووسائل الاتصال المتقدمة، وأسلحة جوية، وأقمار صناعية للانذار المبكر، ووحدات مظلات مركبية كلها في الجيش العنصرى وقد وضعت في مراكز استراتيجية في كل أنحاء البلاد.

لقد تعرض السكان الأفريقيون أيضا لقوانين تقوم على القمع، وتجعل من كل أفريقي عرضة للاعتقال التعسفي، والاستجواب، والاحتجاز الى أجل غير مسمى دون محاكمة؛ وحظر جميع الاجتماعات؛ وتخويل العصابات العنصرية اتخاذ أية اجراءات ضد أى أحد يرفض الانصياع لأوامرها؛ وتخويل وزير جنوب أفريقيا لادارة البانتو والتنمية والتعليم في أن يعزل أية منطقة لتفتيشها؛ واعتبار عدم الابلاغ عن المحاربين والوطنيين، جريمة يعاقب عليها القانون بالقضاء القبض دون اذن؛ والاحتجاز دون محاكمة. بموجب هذه القوانين القمعية، تم قمع الكثير من الناميبيين وجعلهم يعيشون في السجون في حالة من العذاب، ولا يمكن أن تكفي الكلمات في وصف جسامة هذه الحالة وخطورتها. ان مضاعفة الكفاح المسلح في ناميبيا، وعدم الاستقرار فيما يتعلق بمستقبل وضع الاقليم، قد أديا الى فرار جماعي أثناء عملية استغلال الموارد المعدنية، والطبيعية في الاقليم من جانب المصالح

الاقتصادية الغربية العاملة بالتعاون الوثيق مع ادارة الاحتلال العنصرية . وأن مصلحة جنوب أفريقيا ، ومجموعة شركات الأعمال التجارية الدولية في ناميبيا يكمنان في الخامات المعدنية المعروفة والمحتملة ، وأن ناميبيا من أكبر منتجي الماس في العالم ، وهي مصدر هام للنحاس والرصاص والزنك والليثيوم ، ومن أكبر منتجي اليورانيوم في العالم .

ان رأس المال المصدر الى الاقليم عن طريق المصالح الأجنبية قد زاد أكثر من عشرة أضعاف منذ عام ١٩٤٦ ، وهذه الزيادة الكبيرة لم تستفد منها غالبية السكان السود . ويواصل العنصريون استنزاف قوى بشرية كبيرة ، ونقلها من القطاع الزراعي الذي تعتمد عليه غالبية السكان الأفارقة ، الى القطاعين التجاري التعدين حيث يدفع للعمال الأفارقة أجر يصل الى حد الكفاف كي يسمح للشركات المعنية بتحقيق أرباح طائلة . ان الاجور مبنية على أساس التفرقة في اللون بين البيض والسود ، وعلى أساس الاتجاهات السياسية بين السود الذين ينتمون الى السياسات العنصرية ، ونتيجة لذلك يتقاضون أجورا أعلى نسبيا عن بقية السود .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد أعلن ، مرارا وتكرارا ، أن الموارد الطبيعية لناميبيا هي من حق شعب ناميبيا ، وأصدر المرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . ان استغلال هذه الموارد بواسطة مصالح اقتصادية أجنبية تحت حماية الادارة العنصرية القائمة على القمع في جنوب أفريقيا ، وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولقرارات مجلس الأمن ، وهذه الجمعية الموقرة ، أمر غير شرعي ، يسهم في الابقاء على الاحتلال غير المشروع لهذا النظام . ان الاستغلال السريع للموارد الطبيعية للاقليم بواسطة المصالح الاقتصادية الأجنبية بتواطؤ مع العنصريين ، هو تهديد لوحدية ورخاء ناميبيا المستقلة . وفي رأى حكومة بلادي أن ضم خليج والفيلا لا يمكن النظر اليه على أنه حركة استراتيجية من جانب العنصريين ، لكي يكون لهم موطئ قدم في ناميبيا يطلقون منه الفارات المسلحة الى داخل اقليم ناميبيا اذا ما قررت الحكومة في دولة مستقلة لناميبيا انها تلك الأنشطة الأجنبية في ذلك الاقليم .

ان السؤال الذى يتردد على السنة الجميع هو ماذا تستطيع الأمم المتحدة أن تفعل ؟ ان الأمم المتحدة - في رأبي - تستطيع أن تفعل الكثير بشرط عدم الافتقار الى الارادة السياسية من جانب

الدول الأعضاء فيها . وفيما يتعلق بنيجيريا ، فنحن مقتنعون بأن حكومة كتلك القائمة الآن في بريتوريا ، لا يجب أن نسمح لها أن تتحدى بهذه السهولة قرارات هذه الجمعية الموقرة ، وقرارات مجلس الأمن الذي يضم القوى العظمى في العالم .

وبعبارة أخرى ، نشعر ان الوقت قد حان لوضع نهاية لهذا الموقف القائم على النفاق من جانب بعض دول العالم في معالجة مسألة ناميبيا اذ اردنا احداث تقدم في هذا الموضوع. ولا يمكن أن يتم ذلك ، الا باحلال سياسة الالتزام بجزءات الأمم المتحدة ضد العنصريين محل سياسة انتهاك الجزاءات الحالية . ويجب أن تقدم تلك الدول تأييدها غير المشروط ، من أجل عزل نظام بريتوريا دبلوماسيا ، وتقديم المساعدة المادية المموسة لحركات التحرر ، وفي هذه الحالة الى حركة " سوابو " التي اعترفت بها الأمم المتحدة باعتبارها الصوت الحقيقي للشعب النامبي ، لحين تحرير كل شبر من الاقليم .

اننا لن نقف بالتأكيد في طريق المبادرات الغربية الحالية ، أو أية مبادرات أخرى ، يكون هدفها النهائي تحقيق استقلال ناميبيا الحقيقي ، وطالما ان هذه المبادرات تتم داخل أسرة الأمم المتحدة ، التي ستظل دائما السلطة القانونية في الاقليم .

لقد أكد من جديد ، مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، أثناء مداولاته في ليرفيل في حزيران / يونيه الماضي ، ان أى اتفاق يتم التفاوض حوله ، يقود ناميبيا الى استقلالها الحقيقي يجب أن يكون قائما على الظروف المسبقة التالية : أولا ، انسحاب كل القوات العسكرية لجنوب افريقيا ؛ ثانيا ، اطلاق سراح كل السجناء السياسيين ، وعودة جميع المنفيين ؛ ثالثا ، ان أية سلطة مؤقتة في الاقليم ، يجب أن تكون هي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛ رابعا ، حصول الاقليم على الاستقلال بحدوده الحالية ، بما في ذلك خليج والفيس .

وفي حين ان وفد بلادي ، يؤكد من جديد تأييده لموقف منظمة الوحدة الافريقية دون أى تحفظ على الاطلاق ، اسمحوا لي أن أقول ان نيجيريا تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ تدابير اضافية من شأنها في رأينا ، أن تسرع بخطى عملية تصفية الاستعمار ، وتحقيق ظهور دولة مستقلة حقيقية في ذلك الاقليم . أود أن اؤكد لهذه الجمعية الموقرة اننا نعتقد انه لا توجد تضحيات تتعاطم علينا ، واننا نعتبر انه لا توجد اجراءات قوية اكثر من اللازم تقف في سبيلنا ، اذ اردنا أن نحرر اخوتنا . هذه مسؤولية تنبع من حقائق التاريخ ، ومن موقعنا الجغرافي ، ولن نتهرب من هذه المسؤولية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعت الجمعية العامة الى آخر المتكلمين في

فترة بعد الظهر .

وقبل رفع الجلسة ، أود أن أذكر السادة الأعضاء ، بأن قائمة المتكلمين في مناقشة البند (٩)

ستقبل غدا ، الأربعاء ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ، في الساعة الثانية عشرة ظهرا .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٧